جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
السنة الثانية ماستر محاسبة
مقياس : التحليل المالي المعمق
أستاذ المقياس : شوقي جباري

حل دراسة الحالة رقم 01:

1- إعداد جدول الأرصدة الوسطية للتسيير:

البيان	N-1	N
مبيعات البضائع	137000	139500
تكلفة شراء السلع المباعة	102600	101100
هامش الربح الإجمالي	34400	38400
إنتاج مباع	2730000	2610500
التغير في مخزون المنتجات	(68500)	(103400)
إنتاج المؤسسة لذاتها	52870	41720
إنتاج السنة المالية		
مشتريات المواد الأولية	983600	879800
المصاريف الأخرى الخارجية	348400	439800
القيمة المضافة	1415770	1267620
مصاريف المستخدمين	1163200	1048800
ضرائب ورسوم	89200	86900
الفائض الإجمالي للاستغلال	163370	129920
نواتج الاستغلال الأخرى	3400	3600
تكاليف الاستغلال الأخرى	2340	2600
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	225300	165800
استرجاع تكاليف الاستغلال	334300	283000
النتيجة العملياتية	273430	248120
إيرادات المالية	37300	22000
مصاريف المالية	96000	89000
النتيجة المالية	(63700)	(67000)
النتيجة العادية قبل الضرائب	209730	181120
الضرائب على الأرباح	6500	-

نواتج استثنائية	60100	50000
تكاليف استثنائية	498000	272000
النتيجة الاستثنائية	(437900)	(222000)
النتيجة الصافية	(234670)	(40880)

2-أسباب تدهور نتيجة المؤسسة:

-نسبة نمو رقم الأعمال في تناقص مستمر، وفي ذلك دلالة على فشل الإستراتيجية التسويقية للمنتوج.

N-1/N	N-2/N-1	N-3/N-2	N-4/N-3
-4%	1.8%	3.9%	17.6%

-يلاحظ انخفاض في معدل مردودية العامل التي انتقلت من 159 خلال السنة N-1 إلى 156.5 خلال السنة N رغم عمل المؤسسة على تسريح جزء من عمالها.

-معدل الهامش التجاريحققت المؤسسة هامشا ً يعادل 25%، 27.5% على التوالي خلال السنتين N-1 و N وهو معدل ضعيف يثبت أن المؤسسة لا تتمتع بالقدرة على فرض أسعارها في السوق.

-توزيع القيمة المضافة:

	N-1	N
نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	82%	83%
نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة	6.3%	6.8%
نسبة المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	%6.8	7%

شكلت مصاريف المستخدمين نسبة كبيرة من القيمة المضافة، ففي السنة N أخذ المستخدمين 83 وحدة نقدية من كل 100 وحدة نقدية محققة كقيمة مضافة، وتشير هذه النسبة إلى أن المؤسسة تعتمد كثيرا على العمالة بدل من التكنولوجيا.بالمقابل فالضرائب والرسوم والمصاريف المالية تعد عند الحد المقبول إذا ما تمت مقارنتها بمصاريف المستخدمين.

-معدل التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال:لقد فشلت المؤسسة على المستوى الداخلي حيث سجل التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال السنة N انخفاضا بنسبة 20.47%، وهذا يعني أن المؤسسة لم تكن قادرة على توزيع المضافة على كل من المستخدمين والدولة.

-ارتفاع كبير ومحسوس في قيمة التكاليف الاستثنائية، مما أدي إلى انخفاض محسوس في قيمة نتيجة المؤسسة

3-الاقتراحات المقدمة للمؤسسة :

-العمل على رفع رقم أعمال المؤسسة من خلال تبني سياسة تسويقية ترمي إلى تعزيز مستوى رقم الأعمال.

-التخفيف من مصاريف المستخدمين من خلال الاعتماد على العمالة المؤقتة بدل الدائمة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتقليل قدر المستطاع من العمل اليدوي، العمل على رفع أعمال المناولة وتكليف مؤسسات أخرى ببعض الأنشطة.

-التخفيف من حجم التكاليف الاستثنائية التي تضعف النتيجة بشكل كبير.

حل دراسة الحالة رقم2

1- إعداد جدول الأرصدة الوسطية للتسيير:

البيان	المبالغ	عمليات توضيحية
رقم الأعمال	107940	96120+11820
مبيعات البضائع	11820	
تكلفة شراء السلع المباعة	6600	240-6840
هامش الربح الإجمالي	5220	
إنتاج مباع	96120	
التغير في مخزون المنتجات	6600	
إنتاج المؤسسة لذاتها	3600	
إنتاج السنة المالية	106320	1200+14400+39360
الاستهلاكات الوسطية	54960	
القيمة المضافة	56580	54960-106320+5220
مصاريف المستخدمين	24000	
ضرائب ورسوم	6000	
الفائض الإجمالي للاستغلال	26580	
نواتج الاستغلال الأخرى	1440	
تكاليف الاستغلال الأخرى	720	
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	13500	
استرجاع تكاليف الاستغلال	11100	
النتيجة العملياتية	24900	
إيرادات المالية	3180	540+2640
مصاريف المالية	3660	480+3180
النتيجة المالية	(480)	
النتيجة العادية قبل الضرائب	24420	
نواتج استثنائية	15600	720+480+14400

تكاليف استثنائية	11640	6000+3000+2640
النتيجة الاستثنائية	3960	
الضرائب على الأرباح	21900	
النتيجة الصافية	6480	21900-3960+24420

2-حساب المعدلات الخاصة بتحليل النتيجة

البيان	النسبة
معدل النتيجة الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	%6
معدل الهامش التجاري= الهامش التجاري/ مبيعات البضائع	%44.16
معدل القيمة المضافة= القيمة المضافة / رقم الأعمال	%52,42
مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال	%22,23
مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	%42,41
المصاريف المالية/ القيمة المضافة	%6,47
المصاريف الخارجية / رقم الأعمال	%13,34

1- تشخيص دورة الاستغلال :

للوقوف وراء الأسباب التي أدت إلى انخفاض ربحية المؤسسة نحلل المعدلات السابقة كمايلي :

-معدل الهامش الإجمالي: ويقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هوامش الربحية في الشق التجاري من النشاط، ويحسب بنسبة الهامش التجاري إلى مبيعات البضائع، حيث حققت المؤسسة هامشا قدره 44,16% وهذا يثبت أن هامش الربح معتبر ويعكس قدرة المؤسسة على فرض أسعارها في السوق.

-معدل القيمة المضافة: ويقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هامش اقتصادي بعد تغطية التكاليف المباشرة للنشاط، إذ حقق النشاط ما نسبته 52,42% كقيمة مضافة من رقم الأعمال وهي نسبة كبيرة تظهر أن الاستهلاكات الوسطية تشكل ما مقداره 47,58%من رقم الأعمال ، مما يعني أنها مرتفعة إلا إذا برر ذلك بإستراتيجية تسويقية معينة(تميز، إبداع، تنويع، خدمات مجانية.....الخ).

-توزيع القيمة المضافة : يتم ذلك من خلال تحليل المعدلين التاليين:

- نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة: شكلت هذه النسبة ما مقداره : 42,41% أي أن المستخدمين التهموا 42,4 وحدة نقدية من كل 100 وحدة نقدية محققة كقيمة مضافة، وشكلت ما مقداره : 22,23% من رقم الأعمال وهي نسبة مرتفعة جدا تشير الى أن المؤسسة تعتمد كثيرا على العمالة المباشرة بدل التكنولوجية أو المناولة ، وما يؤكد ذلك أن المصاريف الخارجية مثلت 13,34% من رقم الأعمال وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة مصاريف المستخدمين.

- نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال: استهلكت المصاريف المالية 6,47%من القيمة المضافة في إشارة إلى لجوء المؤسسة إلى الاستدانة لتمويل نشاطها وهي نسبة مقبولة بالنظر إلى مستواها ومقارنة بالمصاريف الأخرى.

من خلال ما سبق، نستخلص أن الأسباب التي كانت وراء انخفاض ربحية المؤسسة تمثلت بشكل أساسي في تضخم كل من الاستهلاكات الوسطية ومصاريف المستخدمين دون إلغاء تأثير التكاليف الأخرى غير المتضمنة في المعدلات المستخدمة في التحليل.

2- التوصيات والحلول : هناك جملة من الاقتراحات التي يمكن تقديمها للمؤسسة من أجل تحسين وضعيتها والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-الرفع من مستوى رقم الأعمال: نقطة الارتكاز الأساسية التي يمكن أن تستند إليها المؤسسة لتصحيح الانحرافات السابقة، تكمن في تبني سياسة تسويقية وإنتاجية تهدف إلى تعزيز مستوى رقم الأعمال.

-التحكم في الاستهلاكات الوسطية: للرفع من الفعالية الاقتصادية وانعكاساتها الايجابية على الربح يمكن للمؤسسة تبنى سياسة تسيير عقلاني لاستهلاكياتها من المواد والبضائع ومستلزمات الإنتاج وذلك لتدنيتها إلى أدنى مستوى ممكن دون إغفال لإستراتيجية المنتج المتبعة، وذلك على مستوى وظائف التموين، التخزين، التصنيع..... الخ.

-التخفيض من مصاريف المستخدمين: لعل أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الربحية تعود الى سياسة الموارد البشرية المنتهجة من طرف المؤسسة والتي تعتمد على ما يبدو على عدد كبير من العمالة المباشرة. الذين يستهلكون جزءا كبيرا من القيمة المضافة على شكل أجور وتعويضات اجتماعية. ومن أجل تجاوز هذه الوضعية نقترح على المؤسسة:

- الاعتماد على العمالة المؤقتة بدل الدائمة.
- استخدام التقنية الحديثة في الأنشطة المباشرة والتقليل من العمالة اليدوية.
- الرفع من أعمال المناولة، وذلك بتكليف مؤسسات أخرى صغيرة ومتوسطة ببعض الأنشطة المرتبطة بالنشاط الأساسي للمؤسسة.

- تنويع مصادر التمويل : من الملاحظ أن لجوء المؤسسة إلى الاستدانة قلل من الربحية ؛ حيث استهلكت المصاريف المالية بنسبة 6,47% من القيمة المضافة والتي كان بالإمكان تدنيتها ، فيما لو لجأت المؤسسة إلى تنويع مصادر تمويلها كالرفع من رأس المال، الحصول على قروض الإيجار،.....الخ.